وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

وزير الطاقة: أوبك تحافظ على استقرار أسواق النفط وتحسين أمن الطاقة العالمي

الرياض

على الرغم من حقيقة أن منتجي النفط الأميركيين يستخدمون الآن أقل عدد من منصات الحفر منذ أكثر من عام ونصف العام، فمن المتوقع أن يصل إنتاج النفط الخام الأميركي إلى مستوى قياسي شهري في سبتمبر عند 13 مليون برميل يوميًا، وفقًا لتقديرات شركة ريستاد اينرجي.

في وقت تباطأ نمو الإنتاج بسبب الانضباط الذي أظهره منتجو الصخر الزيتي في الولايات المتحدة في العامين الماضيين، لكن الزيادة البطيئة لا تزال تعني أن الإنتاج يتجه نحو الارتفاع. وسيتطابق الرقم القياسي الشهري المتوقع في سبتمبر مع الإنتاج القياسي المسجل في نوفمبر 2019، وهو الشهر الآخر الوحيد الذي بلغ فيه إنتاج الولايات المتحدة 13 مليون برميل يوميًا - قبل أشهر قليلة فقط من تسبب الوباء في إصابة الطلب بالشلل، وغرق أسعار النفط، وأدى إلى تخفيضات الإنتاج في جميع المجالات.

ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الخام الأميركي بشكل أكبر حتى نهاية العام، حيث يقدر إنتاج أكتوبر والربع الرابع من العام بمتوسط 13 مليون برميل يوميًا إلى 13.1 مليون برميل يوميًا، وفقًا لتحليل ريستاد إنرجي استنادًا إلى الملفات التنظيمية وصور الأقمار الصناعية وتدفقات خطوط الأنابيب.

وحتى بوتيرة أبطأ، ينمو الإنتاج الأميركي ويعوض جزءًا من تخفيضات أوبك +، على الرغم من أن تخفيضات العرض السعودية والروسية الممتدة من شأنها أن تؤدي إلى تشديد سوق النفط العالمية أكثر مما كان متوقعًا في السابق.

وقال ألكسندر راموس بيون، رئيس أبحاث الصخر الزيتي في شركة ريستاد إنرجي، إن إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة "لا ينمو بالسرعة التي كان عليها من قبل". «لكن هذا لا يعني أن النفط الصخري يجب أن يتراجع». ووفقًا لراموس بيون وريستاد إنرجي، تشير جميع الدلائل إلى استمرار نمو النفط الصخري في الولايات المتحدة، على الرغم من أن النمو لا يزال أبطأ مما كان عليه قبل كوفيد. وعلى الرغم من فقدان منصات الحفر النشطة، تنتج شركات النفط الصخري المزيد من النفط والغاز، وقد تجاوزت بعض التوقعات المتشككة في وقت سابق من هذا العام. وفي الأسبوع الماضي، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر إلى 630، وفقًا لأحدث بيانات بيكر هيوز – وهو أقل عدد من منصات الحفر النشطة منذ 4 فبراير 2022. وانخفض عدد منصات النفط بمقدار 8 منصات الأسبوع الماضي إلى 507، بانخفاض 114 حتى الآن في عام 2023.

ومع ذلك، أعلنت الشركات الكبرى، بما في ذلك شيفرون، وإكسون، وكونوكو فيليبس، وبايونيير للموارد الطبيعية، عن إنتاج قياسي للربع الثاني في حوض بيرميان أو رفعت توجيهات عام 2023 بالكامل، أو كليهما.

وقال توني تشوفانيك، نائب رئيس قسم الأساسيات وتقييم الإمدادات، في مكالمة أرباح الربع الثاني، إن مشغل خطوط الأنابيب انتربرايز برودكتس بارتنرز، يتلقى رسائل متفائلة من المنتجين حول النشاط. وقال تشوفانيك للمحللين: «شاهدوا ما يقوله المنتجون - خلال الربع الثاني. لا أحد لديه قصة سيئة، والجميع متفائلون للغاية».

وأصبحت الكفاءة في العمليات والإنفاق الرأسمالي الآن هي الملك في مجال الصخر الزيتي، وتحاول الشركات إثبات ذلك من خلال حفر آبار أطول. ورفعت إدارة معلومات الطاقة بشكل طفيف هذا الشهر توقعاتها لإنتاج النفط الخام الأميركي هذا العام والعام المقبل - وتتوقع أن يسجل الإنتاج السنوي أرقامًا قياسية في كلا العامين.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام الأميركي 12.78 مليون برميل يوميا في عام 2023 و13.16 مليون برميل يوميا في عام 2024، ارتفاعا من 12.76 مليون برميل يوميا و13.09 مليون برميل يوميا، على التوالي، في توقعات الطاقة قصيرة المدى لشهر أغسطس.

ومن المقرر أيضًا أن تقود الولايات المتحدة نمو الإنتاج من خارج أوبك +، والذي من المتوقع أن يبلغ 2 مليون برميل يوميًا في عام 2023 وبمعدل 1.3 مليون برميل يوميًا في عام 2024، بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وجويانا، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها عن سوق النفط لشهر سبتمبر والذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن ارتفاع إنتاج النفط الخام من دول خارج تحالف أوبك+ حتى الآن هذا العام تمكن من تعويض جزء من تخفيضات أوبك+. وقالت الوكالة: «لكن اعتبارا من سبتمبر فصاعدا، فإن خسارة إنتاج أوبك +، بقيادة المملكة العربية السعودية، ستؤدي إلى نقص كبير في الإمدادات خلال الربع الرابع».

إلى ذلك، قال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن منظمة أوبك تعمل على الحفاظ على استقرار أسواق النفط وتحسين أمن الطاقة العالمي، دون استهداف أي مستوى سعري محدد للخام. وقال سموه تعليقاً على قرار المملكة وروسيا بتمديد تخفيضات إنتاج النفط الذي تم تنفيذه لأول مرة في يوليو: «الأمر لا يتعلق برفع الأسعار، بل يتعلق باتخاذ القرارات الصحيحة عندما تكون لدينا البيانات».

وقال الأمير عبدالعزيز خلال مناقشة في مؤتمر البترول العالمي في كالجاري: «استباقية ووقائية واحتياطية - هذه الكلمات الثلاث ستتناول كيفية تعاملنا مع الموقف مع العلم أن هناك شكوكًا تأتي من اتجاهات متعددة».وبطبيعة الحال، عندما حدث ذلك، اعتقد الجميع أن الأمر يتعلق بالأسعار. وتحتاج الميزانية السعودية إلى أسعار أعلى من 70 دولارا لبرميل خام برنت. وهي في حاجة إليها لأن ولي عهد المملكة لديه خطط طموحة للإنفاق العام تهدف إلى تقليل اعتماد السعودية على عائدات النفط.ويبدو أن وزير الطاقة في أكبر منتج في منظمة أوبك يشارك مخاوف العديد من التجار والتي أبقت أسعار النفط منخفضة خلال معظم النصف الأول من العام. وقال سموه: «لا تزال هيئة المحلفين غير متأكدة بشأن ما سيفعله محافظو البنوك المركزية فيما يتعلق بأسعار الفائدة الإضافية. ولا تزال هيئة المحلفين غير متأكدة بشأن كيفية أداء الاقتصاد الأميركي في سياق ما يحدث عالميًا».

بمعنى آخر، مثل العديد من المحللين الذين أشاروا إلى مخاوف بشأن الطلب بعد مخاوف بشأن الطلب في الأشهر الثمانية الماضية، يشعر وزير الطاقة السعودي بالقلق بشأن جانب الطلب في معادلة النفط. وكذلك وكالة الطاقة الدولية، لكنها فقط تشعر بالقلق من عدم وجود إمدادات كافية لتلبية ما تعتبره طلباً متسارعاً. ويجب أن تكون حقيقة هذا التسارع مخيبة للآمال بالنسبة لوكالة الطاقة الدولية، التي توقعت مؤخرًا أن ذروة الطلب على النفط ستحدث قبل عام 2030، وقالت قبل عامين إن العالم لن يحتاج إلى المزيد من عمليات التنقيب الجديدة عن النفط والغاز بعد عام 2021. وفي الواقع، سيكون من الصعب الجدال مع المسؤول بأن توقعات العرض والطلب ليست دقيقة دائمًا. ويكفي أن نتذكر كل توقعات النمو الاقتصادي الصيني الهائل هذا العام، والذي كان من الممكن أن يغذي ارتفاع الأسعار في وقت سابق من هذا العام.

ومع ذلك، على الرغم من أن الطلب الصيني على النفط حطم رقماً قياسياً تلو الآخر، إلا أن السوق ركز على المؤشرات الاقتصادية في البلاد، والتي أبقت غطاءً على الأسعار لعدة أشهر، مما دفع السعوديين والروس في النهاية إلى التصرف بشكل أكثر حسماً.

وسيكون من الصعب القول إن بعض أكبر أسواق النفط الخام، مثل أوروبا والولايات المتحدة، كانت تتعثر في طريقها إلى التعافي بعد الوباء، خاصة وأن كلاهما التزم العام الماضي بالمشاركة غير المباشرة في حرب أوكرانيا. ومع ذلك، فإن هذا التعثر لم يؤثر فعلياً على الطلب على النفط، وهو أمر يجب أن يعرفه كل من ابن سلمان ومحللي السوق.

ويبدو أنه لا يوجد اندفاع نحو بدائل النفط. وبينما ترتفع مبيعات السيارات الكهربائية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الطلب على النفط في كلا السوقين أدى إلى عكس الانخفاض. والواقع أن الاتحاد الأوروبي ظل مشترياً قوياً للمواد الهيدروكربونية الروسية على الرغم من العقوبات والحظر النفطي.

ويشير كل هذا إلى أن الطلب على النفط يتمتع بمرونة إلى حد كبير. وهي الملاحظة التي لن تفاجئ أي شخص لديه فهم أساسي لأسواق الطاقة. وأن وزير الطاقة السعودي ليس لديه أي سبب للقلق في هذا الصدد.

ومع ذلك، في سياق محفوف بالتوقعات بأن النفط والغاز في طريقهما للخروج بسبب المرحلة الانتقالية، يمكن أن يكون النهج السعودي نهجا استباقيا. وإذا كان الطلب على النفط على وشك أن يصل إلى ذروته قريباً، فمن الأفضل للمنتجين الكبار أن يستغلوا مواردهم على أفضل وجه الآن قبل أن تصل الذروة. وسيكون من الصعب على أي شخص أن يطعن في ذلك لأي سبب معقول.

في وقت طالب وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان وكالة الطاقة الدولية بتوقعاتها بشأن ذروة الطلب على النفط و»النمو المذهل لتقنيات الطاقة النظيفة مثل الألواح الشمسية والمركبات الكهربائية». وقال إن الوكالة، «تحولت من كونها جهة تنبؤية ومقيمة للسوق إلى وكالة تمارس الدعوة السياسية».

وعندما يصبح أحد المتنبئين السابقين مؤيدا، فإن مصداقية توقعاتهم تتراجع. ومع ذلك، يواصل الكثيرون استخدام هذه التوقعات لاتخاذ قرارات يمكن أن تؤثر على اتجاهات الطلب على النفط. والمثال الأكثر وضوحاً هو سباق الدعم في أوروبا والولايات المتحدة والذي يغذي التحول من النفط والغاز إلى البدائل. ويتضمن هذا السباق أيضًا تثبيط استخدام النفط والغاز من خلال الضرائب.

ويستند هذا السباق إلى توقعات، بما في ذلك توقعات وكالة الطاقة الدولية، بأن طاقة الرياح والطاقة الشمسية -كمصادر للكهرباء، بما في ذلك «وقود» السيارات- تشكل بدائل مماثلة للنفط والغاز. ويتخذ المستثمرون قراراتهم بشأن مكان وضع أموالهم بناءً على هذه التوقعات.

ولا عجب أن الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو رد أيضًا على وكالة الطاقة الدولية، محذرًا من أننا «نحن بحاجة إلى الاستثمار [في النفط والغاز]، وإلا على المدى المتوسط والطويل، سنواجه أزمة أخرى وسنعود إلى الوراء فيما يتعلق باستخدام المزيد والمزيد من الفحم والمنتجات الرخيصة الأخرى المتوفرة اليوم.

النفط ينخفض مع توقعات ارتفاع أسعار الفائدة ومخاوف شح الإمدادات

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الثلاثاء وسط مخاوف من أن الطلب على الوقود سيتأثر بفعل البنوك المركزية الكبرى التي تبقي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، حتى مع توقع شح الإمدادات.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 87 سنتا إلى 92.42 دولارا للبرميل، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 87 سنتا إلى 88.81 دولارا.

وقالت تينا تنغ، محللة السوق لدى سي إم سي ماركتس في أوكلاند: «المخاوف من الركود الاقتصادي قد تهيمن مرة أخرى على حركة سوق النفط بسبب ارتفاع عوائد السندات الأميركية في أعقاب الموقف المتشدد الذي اتخذه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع الماضي».

وقد أكد كبار صناع السياسة الاقتصادية في العالم، مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي، خلال الأيام الأخيرة التزامهم بمكافحة التضخم، مما يشير إلى أن السياسة المتشددة قد تستمر لفترة أطول مما كان متوقعا في السابق. يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى إبطاء النمو الاقتصادي، مما يحد من الطلب على النفط.

وبشكل منفصل، قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني يوم الاثنين إن إغلاق الحكومة الأميركية سيضر بائتمان البلاد، وهو تحذير يأتي بعد شهر واحد من قيام وكالة فيتش بتخفيض تصنيف الولايات المتحدة بدرجة واحدة على خلفية أزمة سقف الديون.

وأضاف تنغ، أن مشكلات العقارات في الصين أثرت أيضًا على المعنويات، مع إعلان تشاينا ايفرجراند مساء الاثنين أنها تخلفت عن سداد قسيمة السندات مما أدى إلى تجدد تشاؤم المستثمرين بشأن القطاع.

وبينما لا يزال العرض شحيحا مع تمديد روسيا والمملكة العربية السعودية تخفيضات الإنتاج حتى نهاية العام، خففت موسكو يوم الاثنين حظرها المؤقت على صادرات البنزين والديزل، والذي صدر بشكل منفصل لتحقيق الاستقرار في السوق المحلية. ومع بدء عطلة الأسبوع الذهبي في الصين اعتبارًا من يوم الأحد، قد تحصل أسعار النفط على دعم من ارتفاع السفر وما ينتج عن ذلك من طلب على المنتجات النفطية من ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وقالت انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تتراجع مع مخاوف بنك الاحتياطي الفيدرالي والصين من تراجع التوقعات، إذ انخفضت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء وسط مخاوف متزايدة من أن ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية على المدى الطويل سيؤثر على الطلب، في حين أن تجدد المخاوف بشأن الاقتصاد الصيني قد أثر أيضًا على المعنويات.

وأثرت قوة الدولار على أسعار النفط، حيث أدت الإشارات المتشددة من بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى وصول سعر العملة الأميركية إلى أعلى مستوى خلال 10 أشهر، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف النفط الخام بالنسبة للمشترين الدوليين.

كما تزايد قلق الأسواق بشأن المزيد من الزيادات في أسعار الفائدة الأميركية، والتي من المتوقع أن تؤثر على النشاط الاقتصادي هذا العام وربما تضر بالطلب على النفط الخام. وكان بنك الاحتياطي الفيدرالي قد حذر مؤخراً من أن ارتفاع تكاليف الطاقة، في أعقاب ارتفاع أسعار النفط، من المرجح أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم وزيادة الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة.

وبالإضافة إلى الرياح المعاكسة المرتبطة ببنك الاحتياطي الفيدرالي، كانت أسواق النفط تتصارع أيضًا مع تجدد المخاوف من التباطؤ الاقتصادي في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، مع تزايد توتر المحللين بشأن آفاق نموها هذا العام.

ودفعت الاتجاهات السلبية التجار إلى التساؤل عما إذا كانت أسعار النفط لديها القدرة على تحقيق المزيد من المكاسب، خاصة بعد أن ارتفعت إلى أعلى مستوياتها خلال 10 أشهر في وقت سابق من سبتمبر.

وتستمر مخاوف الصين وسط تخفيض الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات مديري المشتريات المنتظرة. وخفضت سلسلة من شركات الوساطة المالية والبنوك الاستثمارية الكبرى -أحدثها ستاندرد آند بورز جلوبال وإتش إس بي سي- توقعاتها للنمو الاقتصادي الصيني هذا العام، مع تحذير المحللين من أن الناتج المحلي الإجمالي قد ينمو بنسبة 4.8 % فقط في عام 2023، أي أقل من توقعات الحكومة البالغة 5 %.

وتأتي هذه التخفيضات قبل أيام قليلة فقط من صدور بيانات مؤشر مديري المشتريات الصيني الرئيس لشهر سبتمبر، والتي من المتوقع أن تظهر ضعفًا مستمرًا في النشاط التجاري. وبينما أظهرت قراءات مؤشر مديري المشتريات لشهر أغسطس بعض التحسن في نشاط التصنيع، انخفض نمو قطاع الخدمات خلال الشهر.

كما برزت المخاوف من حدوث انهيار في سوق العقارات الضخمة في الصين إلى الواجهة هذا الأسبوع بعد أن حذرت شركة التطوير الصينية المحاصرة من أنها غير قادرة على إصدار ديون جديدة.

وفي حين ظلت واردات الصين النفطية قوية إلى حد كبير هذا العام، فإن شهية البلاد للوقود واجهت صعوبات للوصول إلى مستويات ما قبل كوفيد19-. كما حددت بكين حصصا أعلى لتصدير الوقود لهذا العام، مما يشير إلى أن الطلب المحلي لا يزال ضعيفا.

وعلى صعيد العرض، تراجعت التوقعات بشأن تشديد أسواق الوقود في النصف الشمالي من الكرة الأرضية قليلاً بعد أن قالت روسيا إن حظرها المخطط لتصدير الوقود سيكون أقل حدة إلى حد ما مما كان متوقعًا في البداية.

لكن لا يزال من المتوقع أن تشهد أسواق النفط تشددًا كبيرًا هذا العام، بعد التخفيضات الكبيرة في الإنتاج في المملكة العربية السعودية وروسيا. كما شهدت أعداد منصات الحفر في الولايات المتحدة انخفاضًا إلى أدنى مستوى لها منذ عام ونصف الأسبوع الماضي، في حين أظهرت البيانات الأخيرة انخفاضًا ثابتًا في مخزونات النفط.

ويتوقع محللو بنك جيه بي مورجان أن تتراوح أسعار النفط بين 90 و100 دولار في العام المقبل. وارتفعت أسعار النفط بنحو 30 % منذ منتصف العام مدفوعًا في الغالب بنقص العرض، مما أدى إلى محو 0.5 نقطة مئوية من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في النصف الثاني من هذا العام، وفقًا لجيه بي مورجان. وأضاف جي بي مورجان في مذكرة أن الصدمة «ليست كبيرة بما يكفي لتهديد التوسع في حد ذاتها».

وقال بادن مور، رئيس استراتيجية الكربون والسلع في بنك أستراليا الوطني: «نتوقع أن يصل سعر البرميل إلى 94 دولارًا خلال الربع الأخير من عام 2023 وهو الحد الأقصى لانحدار المنحنى الذي نراه قبل أن تخفف أوبك على الأرجح قيود العرض»

ولكن من غير المتوقع أن يكون ذلك مدعاة للقلق. وتدرس إينيس فيري، مراسلة ياهو لأسواق التمويل، كيف ستكون أسعار النفط الخام «قابلة للإدارة»، وفقًا لمذكرة المحللة، مقارنة بارتفاع الأسعار السابق في عام 2008 وأوائل عام 2021.

ولفت محللو جولدمان ساكس، إلى ان أسعار النفط المرتفعة «يمكن السيطرة عليها». وأدى قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها منذ 22 عامًا، والذي أُعلن عنه الأسبوع الماضي، إلى ردود فعل كبيرة في السوق، بما في ذلك بعض أعلى عائدات الخزانة التي شوهدت منذ أكثر من عقد ونصف، تشير هذه الخطوة إلى استمرار أسعار الفائدة المرتفعة في المستقبل المنظور، مما يسبب مخاوف بشأن السنة المالية المقبلة.

بالإضافة إلى هذه التطورات، ارتفعت أسعار النفط منذ أواخر يونيو بسبب تخفيضات الإنتاج التي نفذتها أوبك + وقيود العرض الأحادية الجانب من المملكة العربية السعودية وروسيا، وقد أدى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار البنزين، مما أثر بشكل مباشر على المستهلكين الأميركيين، وقد وصل المتوسط الوطني للبنزين إلى 3.85 دولارات، أي أقل بقليل من ذروته في عام 2023.

وعلى الرغم من هذه التحديات، وصف محللو بنك جولدمان ساكس ارتفاع أسعار النفط بأنه قضية يمكن التحكم فيها، ولا يتوقعون أن يؤثر ذلك بشكل كبير على المستهلكين الأميركيين أو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وأعرب كبير الاقتصاديين في بنك جولدمان ساكس، جان هاتزيوس، عن تفاؤله في مذكرة حديثة للمستثمرين بشأن تباطؤ نمو الاستهلاك في الخريف والشتاء، لكنه لا يتوقع انخفاضًا في الإنفاق الاستهلاكي أو الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع أسعار النفط.

ويرى هاتزيوس وفريقه أن الارتفاع الحالي في أسعار النفط صغير نسبيا مقارنة بتلك التي شهدها عام 2008 والنصف الأول من عام 2022. وأشاروا أيضا إلى أن أي تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي يمكن تعويضه جزئيا من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي من قطاع الطاقة وانخفاض تكاليف الكهرباء بسبب تراجع أسعار الفحم والغاز الطبيعي هذا العام.

وأشار المحللون إلى أنه من غير المرجح أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بتشديد السياسة استجابة لهذه الزيادات في أسعار النفط مع انخفاض التضخم الأساسي وتوقعات التضخم حاليًا. ويقدر هاتزيوس أن التغيرات في أسعار الطاقة سوف تؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3 % على أساس سنوي ونمو الاستهلاك بنسبة 0.5 % على أساس سنوي على مدى الربعين المقبلين. وفي الهند ظهرت مخاوف من أن تباطؤ نمو الطلب على النفط في البلاد قد يكون بمثابة ضغط على أسعار النفط على الرغم من ارتفاع الاستهلاك إلى مستويات قياسية في الآونة الأخيرة، وسجل قطاع النفط في الهند نمواً قوياً مع زيادة الاستهلاك بنحو 255 ألف برميل يومياً خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، ومن المتوقع أن يتباطأ لبقية العام. كما بدأ محللو السلع الأساسية في دق أجراس الإنذار بشأن تدمير الطلب مع استمرار أسعار النفط في مسيرتها للأمام. وقال آندي ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشيتس: «أعتقد أنك بحاجة إلى رؤية أسعار النفط الخام عند 100 إلى 110 دولارات للبرميل مع ارتفاع أسعار البنزين إلى 4.00 دولارات إلى 4.25 دولارات للغالون حتى يغير المستهلك عاداته في القيادة مما يؤدي إلى تدمير الطلب، ونعتقد أنه سيكون هناك تدمير كبير للطلب في أسعار خام غرب تكساس الوسيط أعلى من 95 دولارًا للبرميل، مما سيعيد السلعة إلى نطاق القيمة العادلة لدينا».

ولكن تبين أن هذه المخاوف الهبوطية قد تكون مبالغ فيها، على الأقل من جانب الهند. وتظهر أحدث بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن نمو الطلب على النفط في الهند تسارع بالفعل إلى 270 ألف برميل يوميًا على أساس سنوي في أغسطس، بزيادة قدرها 6 % بفضل الاقتصاد الأقوى من المتوقع، ومن المتوقع أن ينتعش الطلب على النفط في الهند مرة أخرى في الربع من أكتوبر إلى ديسمبر بسبب بداية موسم الأعياد بعد انخفاضه في موسم الرياح الموسمية في الهند.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الطلب على النفط في الهند 239 ألف برميل يوميا لعام 2023، أي أعلى بنسبة 7 % من مستويات 2019، ومن المتوقع أن يكون نمو الطلب في عام 2024 أعلى بنسبة 11 % من مستويات 2019.

وعلى مدى العقدين الماضيين، تحملت الصين نصيب الأسد من نمو الطلب العالمي على النفط بفضل الازدهار الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته البلاد. ولكن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن آلة النمو في الصين بدأت تنحدر أخيرا، وقد لا تعود أبدا إلى أيام مجدها، ومن غير المرجح أن تتكرر العوامل التي ساعدت في دعم النمو السريع في الصين منذ الأزمة المالية العالمية في العقد المقبل، وخاصة في قطاعات البناء العقاري والاستثمار الحكومي المحلي. وقالت إيما ريتشاردز، كبيرة المحللين في شركة فيتش سولوشنز المحدودة ومقرها لندن: «إن دور الصين كمحرك نمو الطلب العالمي على النفط يتلاشى بسرعة". ووفقا للمحللة، على مدى العقد المقبل، ستنخفض حصة الصين من نمو الطلب على النفط في الأسواق الناشئة من نحو 50 % إلى 15 % فقط بينما ستتضاعف حصة الهند إلى 24 %.

ولكن ليس التباطؤ الكبير في اقتصادها هو الذي سيجعل الصين لاعباً أقل أهمية في أسواق النفط العالمية. وسيؤدي قطاع السيارات الكهربائية المزدهر في البلاد إلى انخفاض الطلب على النفط بشكل أسرع بكثير من الطلب في الهند، إذ باعت الصين 6.1 ملايين سيارة كهربائية في عام 2022 مقارنة بـ 48000 فقط بيعت في الهند. وقبل أسبوعين، عدلت شركة سينوبك توقعاتها للطلب على النفط نزولاً، قائلة إن ذروة الطلب المحلي على البنزين قد مرت بالفعل، وسوف تتراجع من هنا بفضل ثورة السيارات الكهربائية في الصين. وإذا كان الأمر دقيقا، فإن التداعيات ستكون عالية بالنظر إلى أن الصين كانت لفترة طويلة أكبر سوق نمو للمنتجات النفطية المكررة.

ويختار مشترو السيارات الجديدة في الصين الآن «مركبات الطاقة الجديدة» (السيارات الهجين التي تعمل بالبطارية والكهرباء) بمعدل 37.8 %، ارتفاعًا من 5.4 % فقط في عام 2020. في حين أن الدول الاسكندنافية مثل النرويج (87.8 %) وأيسلندا (56.1 %) والسويد (56.1 %) في الريادة من حيث اعتماد السيارات الكهربائية، ولا تزال الصين تبيع ما يقرب من 10 أضعاف السيارات الكهربائية مقارنة بجميع تلك السيارات الثلاثة مجتمعة. علاوة على ذلك، تتمتع الصين بمساحة أكبر بكثير للنمو نظرًا لعدد سكانها الكبير وحقيقة أن أقل من 5 % من السيارات الموجودة على الطرق الصينية حاليًا هي سيارات طاقة جديدة.

وتتوقع سينوبك الآن أن يشهد عام 2024 وما بعده انخفاضًا في الطلب على البنزين. وفي المقابل، فإن الهند ليست على هذا القدر من العدوانية في سعيها نحو الطاقة النظيفة. في العام الماضي، أعلن وزير الفحم الهندي أن البلاد لا تنوي التخلص من الفحم في مزيج الطاقة لديها في أي وقت قريب. وقال الوزير برالهاد جوشي إن الفحم سيستمر في لعب دور مهم في الهند حتى عام 2040 على الأقل، مشيراً إلى الوقود كمصدر للطاقة ميسور التكلفة ولم يصل الطلب عليه بعد إلى ذروته في الهند.

المنظومة البيئية.. تعظيم الاستفادة الوطنية من جميع مقدراتها الطبيعية والبشرية

الرياض

تحتفل المملكة العربية السعودية ومواطنوها في يوم الثامن من شهر ربيع الأول لسنة 1445 هـ، الموافق الثالث والعشرين من شهر سبتمبر من عام 2023م، بالذكرى الثالثة والتسعين لليوم الوطني. وذكر أ. د. سعد بن عبدالرحمن محمد العمري أستاذ في العلوم البيئية وعضو مجلس الشورى السعودي بدورته الثامنة، وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد: بهذه المناسبة أرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين -رئيس مجلس الوزراء- صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، كما أتقدم بالشكر والامتنان لحكومة خادم الحرمين الشريفين على ما تحقق لهذه البلاد من مكاسب وإنجازات على كافة الأصعدة خلال السنوات الثماني الماضية، التي واكبت رؤية السعودية (2030) ومبادراتها وبرامجها الطموحة، الهادفة إلى تعظيم الاستفادة الوطنية من جميع مقدراته الطبيعية والبشرية في مختلف المجالات والأصعدة.

وحدة وطنية

وقال أستاذ العلوم البيئية: في هذا اليوم المجيد نحتفل لمرور 93 عاماً من المجد والعزة، كما نستذكر نعم الله علينا في هذه البلاد المباركة، ومنها نعم الأمن والأمان والاستقرار، والوحدة الوطنية بين القيادة الرشيدة والشعب السعودي الوفي، والتي فوّتت على أصحاب الفتن ودعاة الفساد تحقيق مآربهم ومقاصدهم الضالة. نعيش فرحة هذه المناسبة الوطنية السعيدة، ونشهد في هذا العهد الزاهر الميمون، عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله- تطوراً وازدهاراً ورخاءً غير مسبوق يعمّ جميع مناطق الوطن، ويشمل مختلف مناحي الحياة.

نهضة شاملة

ويضيف أ.د. سعد العمري : يبرهن على تقدم المملكة ونهضتها الشاملة تقدمها الدولي في مؤشرات التنافسية العالمية المختلفة، حيث حصلت المملكة العربية السعودية على المركز الثالث بين الدول الأكثر تنافسية على مستوى دول العشرين في المؤشرات التنافسية المرتبطة بالأسواق المالية، كما احتلت المركز الأول في مجالس الإدارات على مستوى دول العشرين، والمركز الخامس في مؤشر أسواق الأسهم بين دول المجموعة. كما تقدمت المملكة في محور الأداء الاقتصادي من المرتبة الـ(31) إلى المرتبة الـ (6)، وتقدمت في محور كفاءة الحكومة من المرتبة الـ (19) إلى المرتبة الـ(11)، كما تقدمت في محور كفاءة الأعمال من المرتبة الـ(16) إلى المرتبة الـ(13)، محققة بذلك المرتبة (17) عالمياً من أصل (64) دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، متفوقةً بذلك على دول ذوات اقتصادات متقدمة في العالم مثل: كوريا الجنوبية، ألمانيا، فرنسا، اليابان، إيطاليا، الهند، المملكة المتحدة، الصين، المكسيك، البرازيل، تركيا، وذلك وفق بيانات التقرير الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD).

ويشير العمري: «إن تقدم المملكة في المؤشرات الدولية وتحقيقها مراكز متقدمة هو انعكاس وشاهد للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتحسين في بيئة التشريعات المالية والأعمال في هذا العهد الزاهر. كما أنا هذه التصنيفات العالمية المتقدمة للمملكة في كافة المجالات مكنتها من احتلال مكانة عالمية مرموقة، ومنحها حضوراً وتأثيراً دولياً قوياً في المجال الأمني والمالي والاقتصادي والإنساني والسياسي، ويأتي هذا الإنجاز الغير مسبوق كثمرة للدعم والتمكين والتوجيه للحكومة السعودية من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله-.

حزمة من الاستراتيجيات والمبادرات والتشريعات

ويؤكد أستاذ في العلوم البيئية أ.د. سعد العمري: «لا شك أن ما تشهده المملكة من نهضة اقتصادية وتقنية وعمرانية واجتماعية في جميع مجالات الحياة، يؤدي إلى تحديات بيئية كبيرة وغير مسبوقة، ولهذا فقد أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين حماية البيئة اهتمامًا كبيرًا وجعلتها ضمن أهداف رؤيتها 2030. فعلى الصعيد الوطني شهدت المنظومة البيئية قفزات نوعية وغير مسبوقة في منجزاتها، حيث شهد هذا القطاع إطلاق حزمة من الاستراتيجيات والمبادرات والتشريعات الخاصة بالبيئة. كما تم إعادة هيكلة كاملة للقطاع البيئي ليتواكب مع النهضة الشاملة التي تمر بها المملكة على كافة الأصعدة، حيث تم إنشاء خمسة مراكز بيئية متخصّصة؛ هي المركز الوطني للالتزام البيئي، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحّر، والمركز الوطني لإدارة النفايات، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، والمركز الوطني للأرصاد. كما تم اعتمد نظام بيئي جديد متوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية، وإعداد نظام جديد لإدارة النفايات ونظام للأرصاد.

كما يرى د. محمد العمري بأنه :تم تأسيس صندوق وطني للبيئة، أسوة بمعظم الدول المتقدمة بيئياً، لدعم الاستدامة المالية لقطاعات البيئة، وتوفير المكنات اللازمة للنهوض بها، وذلك من خلال المساهمة في دعم الميزانيات التشغيلية للمراكز البيئية المختلفة، ودعم البرامج والدراسات والابحاث والمبادرات البيئية المتنوعة. هذه التوجّهات الصديقة للبيئة للمملكة تعكسها ايضاً مشروعاتها المستقبلية ومنها مشروع مدينة (ذا لاين) في منطقة نيوم ومشروع البحر الأحمر، والتي هي عبارة عن تطوّر عمراني وتقني قائم على التنمية المستدامة ومصادر الطاقة المتجدّدة، حيث ستُدعم بالطاقة المتجدّدة بنسبة 100 %.

ونحو تحسين جودة البيئة والمناخ في مدينة الرياض تحدث د. العمري بأنه :جاء دعماً فقد دشن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز يوم الثلاثاء 12 رجب 1440هـ مشروع «حديقة الملك سلمان» على مساحة تتجاوز 16 كيلو مترًا مربعًا لتصبح أكبر حدائق المدن في العالم، وذلك بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، حيث ستُسهم الحديقة بدورٍ كبير في زيادة الغطاء النباتي في المنطقة وبالتالي تحسين جودة الحياة في المنطقة وهذا يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030 لمجتمع حيوي وصحّي.

صندوق لأبحاث الطاقة والبيئة

أما على الصعيد الدولي فقد ذكر د. العمري أستاذ العلوم البيئية: نفّذت المملكة العديد من مشاريع حماية البيئة، ومن أبرزها إنشاء صندوق لأبحاث الطاقة والبيئة، وكذلك مشروع الإعمار والإصلاح البيئي بعد حرب الخليج بمبلغ 4.1 مليارات ريال سعودي، والذي يعد أكبر مشروع إعمار بيئي دولي في التاريخ. كما أعلن سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان مؤخرًا عن مبادرتي (السعودية الخضراء) و(الشرق الأوسط الأخضر) واللتاين توضحان توجّه المملكة والتزامها الدولي في حماية البيئة، حيث تضمنت هاتان المبادرتان زراعة خمسين مليار شجرة في المنطقة (10 مليارات شجرة داخل السعودية، و40 مليار شجرة في الشرق الأوسط). كما أن مبادرة السعودية الخضراء تهدف إلى رفع إسهام المملكة دولياً في تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من (4 %) من المساهمات العالمية، وذلك من خلال مشاريع الطاقة المتجددة التي ستوفر 50 % من إنتاج الكهرباء داخل المملكة بحلول عام 2030م، ومشاريع في مجال التقنيات الهيدروكربونية النظيفة. لقد حظيت هاتان المبادرتان بتأييد المجتمع الدولي، حيث اعتبارها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها إسهام كبير من المملكة لدعم القضايا البيئة المختلفة وفي مقدمتها التغير المناخي.

قطاع البيئة محلياً ودولياً

وختاماً لحديثه أشاد الدكتور العمري: إن ما تحقق من الإنجازات والمساهمات الكبيرة والنوعية للمملكة في قطاع البيئة محلياً ودولياً، يؤكد حرص والتزام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- تجاه الأجيال المقبلة في مختلف أنحاء العالم للارتقاء بمستقبلهم وجودة حياتهم.

ختاماً: أسأل الله العلي القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو وولي عهده الأمين ورئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، وأن يديم على هذه البلاد نعمتي الأمن والاستقرار والرخاء.

الطلب العالمي على النفط مرشح لتلقي دفعة قوية خلال الأشهر المقبلة بقيادة الهند

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام في الميل إلى لاتجاه الهبوطي وسط مخاوف من تأثر الطلب على الوقود بإبقاء البنوك المركزية الكبرى أسعار الفائدة مرتفعة فترة أطول حتى مع توقع شح المعروض.

بينما تتلقى الأسعار دعما متواصلا من تخفيضات الإنتاج من تحالف «أوبك +».

وتوقع لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون، أن يتلقى الطلب العالمي دفعة قوية في الشهور المقبلة بقيادة الهند، لافتين إلى أن أحدث بيانات «ستاندرد آند بورز جلوبال» تظهر أن نمو الطلب على النفط في الهند تسارع إلى 270 ألف برميل يوميا على أساس سنوي في أغسطس.

كما توقع المحللون انتعاش الطلب على النفط الخام في الهند مرة أخرى في الربع الأخير من أكتوبر إلى ديسمبر من العام الجاري بسبب بداية موسم العطلات بعد انخفاضه في موسم الرياح الموسمية في الهند.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل مدير شركة في جي إندستري الألمانية، «إن أنظار الطلب العالمي تتمحور حاليا حول الهند»، مبينا أنه على مدى العقدين الماضيين حصلت الصين على نصيب الأسد من نمو الطلب العالمي على النفط بفضل الازدهار الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته البلاد، لكن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن آلة النمو في الصين بدأت تنحدر أخيرا.

ورجح أن تتكرر العوامل التي ساعدت على دعم النمو السريع في الصين منذ الأزمة المالية العالمية، في العقد المقبل خاصة في قطاعات البناء العقاري والاستثمار الحكومي، حيث إن التباطؤ الاقتصادي في الصين تجلى بشكل رئيس في انحدار قطاع العقارات وهو أمر غير مستغرب إذا أخذ في الحسبان أن الصناعة كانت تمثل 20 إلى 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ذروتها.

من جانبه، قال روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، «رغم تعهد كندا بالحد من الانبعاثات من المتوقع أن يزداد إنتاجها وصادراتها من النفط حيث يتلقى الطلب العالمي على الخام الكندي الدعم من تخفيضات الإنتاج والصادرات حاليا».وتوقع أن يؤدي توسيع خط أنابيب ترانس ماونتن العام المقبل إلى تحويل مزيد من النفط الخام الكندي إلى الأسواق العالمية.

من ناحيته، ذكر ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن الحد من الطلب على الطاقة التقليدية يعتمد على مدى جدوى مصادر الطاقة البديلة وحتى الآن لم يحقق توافر البدائل سوى نجاح محدود في الحد من الطلب على الوقود الهيدروكربوني السائل رغم الاستثمارات الضخمة في مجال الطاقة المتجددة.

ولفت إلى أن الطلب على النفط عموما سيظل قويا ما لم تستهدف الحكومات التي تركز على المناخ مباشرة أي استهلاك للطاقة وتفرض حدودا وهو ما حدث أخيرا في دول صناعية كبرى في مقدمتها ألمانيا.

بدورها، قالت جوليرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، «إن أسعار النفط الخام عادت إلى التقلبات مع بحث المستثمرين عن محفز جديد لدعم مزيد من عمليات الشراء»، لافتة إلى استمرار شح العرض لكن في المقابل هناك عديد من الرياح المعاكسة الكلية تحد من المكاسب أبرزها ارتفاع الدولار إلى أعلى مستوى له منذ ثمانية أشهر كما تغذي توقعات رفع أسعار الفائدة معنويات العزوف عن المخاطرة في الأسواق.

ولفتت إلى أن الأسعار تتجه إلى تحقيق أكبر مكسب فصلي منذ مارس 2022 بفضل قيود الإمدادات التي فرضتها السعودية وروسيا كما أدى ارتفاع الأسعار إلى قيام صناديق التحوط بتعزيز رهاناتها الصعودية على خام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوى منذ فبراير 2022 وزادت توقعات قرب بلوغ مستوى 100 دولار للبرميل.

وفيما يخص الأسعار، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 87 سنتا إلى 92.42 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، بينما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 87 سنتا إلى 88.81 دولار.

وفي حين أن المعروض لا يزال شحيحا، خففت موسكو يوم الإثنين حظرها المؤقت على صادرات البنزين والديزل.

ارتفعت أسعار النفط بنحو 30 في المائة منذ منتصف العام مدفوعة عادة بنقص العرض.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 95.31 دولار للبرميل يوم الإثنين مقابل 95.73 دولار للبرميل في اليوم السابق. وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول انخفاض عقب ارتفاع سابق، وأن السلة تراجعت بنحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 96.93 دولار للبرميل.

مصر ترسي 4 مناطق للبحث عن النفط والغاز على 4 شركات الاقتصادية

أعلنت وزارة البترول المصرية أمس ترسية أربع مناطق في مزايدة عالمية للبحث عن الغاز الطبيعي والزيت الخام واستغلالهما في البحر المتوسط ودلتا النيل على شركة إيني الإيطالية وبي.بي وقطر للطاقة وزاروبيج نفط الروسية. وستحصل «إيني» على منطقتين بمفردها وثالثة ضمن تحالف مع «بي.بي» و«قطر للطاقة»، في حين حصلت شركة زاروبيج أيضا على منطقة.

وجاء في بيان للوزارة بنتائج المزايدة العالمية التي أغلقت في منتصف يوليو أن الحد الأدنى للاستثمارات «في فترات البحث تقدر بنحو 281 مليون دولار، لحفر 12 بئرا كحد أدنى خلال مراحل الاستكشاف، هذا إضافة إلى 7.5 مليون دولار منح توقيع»، بحسب «رويترز».

إلى ذلك، أفاد مسؤول مصري بأن الإنتاج الحالي من البتروكيماويات بلغ نحو 4.3 مليون طن سنويا خلال العام المالي الأخير.

ووفق بيان لوزارة البترول والثروة المعدنية المصرية أمس، جاء ذلك خلال اجتماع الجمعية العامة للشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات لاعتماد نتائج أعمال العام المالى 2022/2023 بحضور وترؤس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية.

واستعرض إبراهيم مكي رئيس «القابضة للبتروكيماويات»، المشاريع الجارية للتوسع وزيادة الكفاءة والطاقة الإنتاجية في المشاريع القائمة من قبل، وتشمل توسعات وزيادة إنتاج مصنع إيلاب لإنتاج الألكيل بنزين في الإسكندرية، ومشروع إنتاج البولي إيثيلين الملون في مجمع إيثيدكو، وزيادة السعة الإنتاجية في مصنع اليوريا في مجمع موبكو، ومشروع التطوير وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصانع شركة البتروكيماويات المصرية في الإسكندرية.

وأشار إلى بدء إجراءات مشاريع الطاقة الخضراء متمثلة في مشروع إنتاج الأمونيا الخضراء في دمياط بالشراكة مع شركة سكاتك النرويجية بطاقة 150 ألف طن سنويا.

انتعاش أسعار شحن نفط الشرق الأوسط إلى آسيا من أدنى مستوى في 19 شهرا

الاقتصادية

انتعشت تكلفة استئجار الناقلات العملاقة لتحميل النفط الخام من الشرق الأوسط إلى آسيا من أدنى مستوياتها في 19 شهرا خلال سبتمبر.

وقال أنوب سينج الرئيس العالمي لأبحاث الشحن في شركة أويل بروكردج «تحسنت أسعار الناقلات الضخمة في.إل.سي.سي مع انتعاش صادرات الخام السعودية إلى مستويات يوليو هذا الشهر». السعودية تلبي مخصصات البراميل المتعاقد عليها تسليم أكتوبر وترسل مزيدا من الخام إلى الغرب في آن واحد، بحسب «رويترز».

لكنه أضاف أن «من غير المرجح وصول أسعار في.إل.سي.سي إلى المستويات المرتفعة التي سجلتها في الربع لأخير من العام الماضي أو المستويات التي تقترحها أسواق العقود الآجلة للناقلات».

وتابع «نتوقع ألا تبقي السعودية على هذا المستوى من الصادرات، وأن تتعثر صادرات الخام الأمريكية مع توقف نمو الإنتاج وعودة المصافي الأمريكية من الصيانة».

وأشار إلى أن شهية الصين للشراء من المرجح أن تنحسر نظرا لاستخدامها الخام من مخزوناتها المرتفعة على نحو قياسي.

وقال يوانيس باباديميتريو كبير محللي الناقلات في «فورتيكسا»، «إن تخفيضات الإنتاج الطوعية التي تطبقها مجموعة «أوبك +» دفعت أسعار الشحن للطرق التجارية في فئات ناقلات النفط الرئيسة إلى أدنى مستوياتها في وقت سابق من العام الحالي».

تعاون ألماني - بريطاني لتعزيز التعاون في إنتاج الهيدروجين الأخضر

الاقتصادية

تعتزم ألمانيا وبريطانيا تعزيز التعاون بينهما في مجال تطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر.

يذكر أن بريطانيا قررت بالفعل قبل نحو عامين التوسع في استخدام الطاقة المتجددة في إطار استراتيجية الهيدروجين الوطنية.

وقالت وكالة التجارة الخارجية الألمانية «جيرماني تريد آند إنفيست»، «على غرار صناعة الرياح البحرية البريطانية، هناك خطط لإنشاء سوق للهيدروجين الصناعي». وأضافت الوكالة أن «من المقرر أيضا تصدير الهيدروجين لأعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي».

ويرى روبرت هابيك وزير الاقتصاد الألماني أن تطوير تكنولوجيا الهيدروجين في ألمانيا يحظى بإمكانات اقتصادية هائلة.

ومن المتوقع أن يلعب الهيدروجين دورا مركزيا في التحول إلى إعادة هيكلة للاقتصاد على نحو صديق للمناخ، وعديد من الصناعات، مثل صناعة الصلب. ومع ذلك، سيتعين استيراد معظم الهيدروجين.

من ناحية أخرى، من المفترض استخدام الهيدروجين وقودا وبالتالي أيضا وسيلة لتخزين الطاقة.

وفي بريطانيا ينظر إلى التوسع في إنتاج الهيدروجين على أنه خطوة مهمة نحو تحقيق هدف البلاد المتمثل في الوصول إلى مستوى صفر من الانبعاثات بحلول عام 2050. وهناك آمال كبيرة، خاصة في أسكتلندا، على أن التصدير المباشر للهيدروجين للاتحاد الأوروبي لن يفتح مصادر دخل مربحة فحسب، بل سيسرع أيضا وتيرة التحول للطاقة النظيفة، بحسب «الألمانية». ولطالما دعا ساسة بارزون في أسكتلندا إلى إرسال إمدادات الهيدروجين لألمانيا. إلى ذلك، قالت شركة «نوردكس» الألمانية المصنعة لتوربينات الرياح، أمس، «إنها تلقت طلبا من رومانيا لتوريد وتركيب خمسة توربينات من طراز إن .149/5 إكس».

المملكة تؤكد على أمن الطاقة والغذاء والمياه عالميا

البلاد

أكد مساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية عبدالمحسن بن سعد الخلف ، أن الإقتصاد العالمي واجه منذُ جائحة (كوفيد – 19) تحدّيات عديدة، ممّا يتعين معه تعزيز الجهود لدعم الدول النامية في تحقيق التعافي والتنمية المستدامة، من خلال تبني نهج قائم على الطلب من أجل معالجة أولويات التنمية الملحة لدى هذه الدول بشكل فعال.

جاء ذلك في كلمته خلال رئاسته وفد المملكة المشارك في الاجتماع السنوي الثامن لمجلس محافظي البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي عُقد بعنوان "النمو المستدام في عالم مليء بالتحديات " والذي اختتم أعماله أمس الثلاثاء بمدينة شرم الشيخ بمصر. وناقش الاجتماع عددًا من الموضوعات المتعلقة بأعمال البنك بما في ذلك التقدم المُحرز في سير عمله، واستجابته للاحتياجات التمويلية للدول الأعضاء في البنك، إضافة إلى التوجهات المستقبلية لأعماله.

وفيما يتعلق بموضوع الطاقة، أوضح أن نهج الاقتصاد الدائري للكربون وتقنيات احتجاز الكربون وتخزينه واستخدامه سيسهم بشكل كبير في خفض مستوى الإنبعاثات ودعم جهود تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ، مشدداً على أن أمن الطاقة والغذاء والمياه من بين الأولويات الأكثر أهمية عالميًا، مع مراعاة أن "تتيح الإجراءات المناخية مسارات متعددة لتحقيق هدف صافي الإنبعاثات الصفرية لتمكين المرونة والحلول الأقل تكلفة".

وشهد الاجتماع إقرار التقرير السنوي للبنك لعام 2022م، والموافقة على انضمام كل من السلفادور وتنزانيا وجزرسليمان إلى عضوية البنك. يذكر أن المملكة عضو مؤسس في البنك الآسيوي للإستثمارفي البنية التحتية الذي يعدّ مؤسسة تمويل إنمائية متعدّدة الأطراف أنشئت في عام 2016م ومقرها العاصمة الصينية بكين.

خوجة: المملكة لتأسيس صناعة متكاملة للسيارات الكهربائية المدينة

قال الأمين العام لهيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة نبيل خوجة إن المناطق الاقتصادية الخاصة الأربع التي تم إطلاقها بداية العام تتميز بالإنجاز السريع وتمكين القطاعات وجلب الاستثمارات النوعية.

ونوه في تصريح للمدينة بتسليم مصنع لوسيد أول رخصة تشغيلية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة.

مؤكداً أن الهدف ليس إقامة مصنع فقط بل نقل صناعة كاملة للعالم.

وأشار إلى أن وجود شركة كبيرة مثل لوسيد تشجع دخول شركات أخرى للسوق المحلي مما يساهم في زيادة الوظائف الوطنية واستقطاب العديد من الشركات إلى السوق المحلي.

وأشار إلى ارتفاع الإقبال على شراء السيارات الكهربائية في المملكة وأن لوسيد ستعمل على تلبية احتياجات المستهلك السعودي بناء على قراءة جيدة للسوق.
وقال إن إنشاء وحدة تصنيع للسيارات الكهربائية عالية المعايير في المنطقة الاقتصادية الخاصة بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية خلال زمنٍ قصير يؤكد الكفاءة والإمكانات التي تتمتع بها المناطق الاقتصادية الخاصة وذلك نتاج شراكة حكومية وتعاون أدارته هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة بصفتها المظلة التنظيمية للمناطق الخاصة.

وأكد التزام الدولة بدعم المستثمرين، والمساهمة في خفض الانبعاثات الكربونية، وتعزيز التنقل النظيف والمستدام. وأوضح أن التكنولوجيا التي تدخل في صناعة السيارات مختلفة عن المتعارف عليه في السيارات الاعتيادية، مشدداً على أهمية تنمية الكوادر الوطنية والمعرفة حتى الوصول إلى مرحلة التصدير.

الوسطى تشكو الفواتير والغربية تعاني انقطاع التيار الوطن

تصدرت المنطقة الغربية شكاوى المستهلكين لانقطاع الخدمة الكهربائية العام الماضي، بإجمالي 798 شكوى بـ48%، وحلت الوسطى ثانيا، بإجمالي 431 شكوى بـ26%، بينما جاءت المنطقة الوسطى الأولى في شكاوى المستهلكين بإجمالي 3156 شكوى، والغربية ثانيا، بإجمالي 978 شكوى بـ27%.

وسيطر انقطاع الخدمة الكهربائية على منطقة جازان، والتي تشكل هاجسا يؤرق الأهالي خاصة في فصل الصيف وموسم الأمطار، إذ تصدرت المنطقة معدل عدد مرات انقطاع الخدمة الكهربائية العام الماضي بـ3.32%، وتشكل 5 أنواع شكاوى المستهلكين ممثلة في: انقطاع الخدمة، والفواتير، وتوصيل الخدمة الكهربائية، وإزاحة الأعمدة، وشكاوى أخرى.

شكاوى المستهلكين

كشف تقرير هيئة تنظيم المياه والكهرباء للعام الماضي، ارتفاع مؤشر معدل شكاوى المستهلكين في معدل تكرار الشكاوى، حيث بلغ 5.54% مقابل 4.93%، وانخفاض المعدل العام لانقطاع الخدمة الكهربائية للمستهلكين، حيث بلغ 1.39% مقابل 2.06% في عام 2021، وارتفاع المعدل العام لشكاوى الفواتير 2.19% مقارنة بعام 2021 والتي بلغت 2%، وبلغ إجمالي شكاوى المستهلكين الواردة للهيئة 9256 شكوى، وإجمالي طلبات إيصال الخدمة الكهربائية 164.4 ألف طلب، وبلغ إجمالي الطلبات المنفذة 163.6 ألف طلب بـ99.5%.

42% الوسطى

تصدرت المنطقة الوسطى شكاوى المستهلكين الواردة لـ5 أنواع شكاوى، حيث بلغ إجمالي الشكاوى 3156 شكوى، وحلت الغربية ثانيا بـ3112 شكوى، والجنوبية ثالثا بـ1520 شكوى، والشرقية رابعا بـ1468 شكوى.

انقطاع الخدمة

تصدرت المنطقة الغربية شكاوى المستهلكين لانقطاع الخدمة، حيث بلغ إجمالي الشكاوى 798 شكوى بـ48%، وحلت الوسطى ثانيا، بإجمالي 431 شكوى بـ26%، والجنوبية ثالثا، بإجمالي 258 شكوى بـ15%، والشرقية رابعا، بإجمالي 184 شكوى بـ11%.

شكاوى الفواتير

تصدرت المنطقة الوسطى شكاوى المستهلكين للفواتير، حيث بلغ إجمالي الشكاوى 1534 شكوى بـ42%، والغربية ثانيا، بإجمالي 978 شكوى بـ27%، والشرقية ثالثا، بإجمالي 619 شكوى بـ17%، والجنوبية رابعا، بإجمالي 499 شكوى بـ14%.

انقطاعات وشكاوى

9256 شكاوى المستهلكين الواردة

5 أنواع لشكاوى المستهلكين

6% ارتفاع شكاوى المستهلكين

2.19% ارتفاع شكاوى الفواتير

164.4 ألفا طلبات إيصال الخدمة الكهربائية

4 سلبيات للانقطاعات المتكررة بجازان

الأكثر انقطاعا للخدمة الكهربائية:

جازان: 3.32%

عسير: 3.15%

الحدود الشمالية: 3.01%

ضواحي الرياض: 2.80%

حائل: 2.72%

أكثر أنواع شكاوى المستهلكين:
الفواتير: 39%

أخرى: 20%

توصيل الخدمة: 19%

انقطاع الخدمة: 18%

إزاحة الأعمدة: 4%

الأكثر شكاوى لانقطاع الخدمة:
الغربية: 48%

الوسطى: 26%

الجنوبية: 15%

الشرقية: 11%

شكاوى الفواتير:

الوسطى: 42%

الغربية: 27%

الشرقية: 17%

الجنوبية: 14%

أنس الحجي: السيارات الكهربائية لم تخفض استهلاك البنزين.. والشركات تفلس لهذه الأسباب

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إنه رغم انتشار السيارات الكهربائية في شوارع أوروبا وطرقها؛ فإن الدول الأوروبية قدّمت إعانات كبيرة للوقود الأحفوري خلال العام الماضي.

وأضاف: «عندما ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز والمواد النفطية، قدّمت هذه الحكومات إعانات كبيرة لسكانها لشراء البنزين والديزل والكهرباء، وقلنا لهم منذ اليوم الأول أنتم لا تدعمون الوقود الأحفوري فقط بل تزيدون استهلاكه وتفاقمون المشكلة؛ لأنه مع ارتفاع الأسعار ينخفض الطلب لتتوازن الأسواق».

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها الحجي على منصة «إكس» بعنوان «مآسي الدعم الحكومي لمصادر الطاقة والسيارات الكهربائية»، موضحًا أنه من الأشياء التي حدثت العام الماضي (2022) أن دول أوروبا التي تعادي النفط والغاز والفحم وترفض تقديم الإعانات لها، قدَّمت إعانات بنفسها.

ولفت إلى أن هذه الدول فاقمت المشكلة بتقديم الإعانات؛ فالناس لن يخفضوا استهلاكهم، والنتيجة الحتمية لهذا التدخل الحكومي هو ما يحدث اليوم من زيادة كبيرة في استهلاك البنزين، رغم الزيادة الكبيرة في السيارات الكهربائية في الشوارع الأوروبية، والآن وصلت أسعار النفط إلى 92 دولارًا والكل يصرخ من ارتفاع أسعار البنزين.

إفلاس الشركات المدعومة حكوميًا

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إنه من الأمور التي لا يريد أنصار تغير المناخ، وخاصة المتطرفين منهم، الحديث عنه، هو إفلاس الشركات المدعومة حكوميًا؛ إذ إن هناك شركات في أوروبا وأميركا؛ منها 3 شركات في الولايات المتحدة لصناعة السيارات الكهربائية أفلست.

وأضاف: «7 شركات للطاقة الشمسية أفلست، كما أفلست 4 شركات تنتج البطاريات، والغريب في الأمر أن هناك انطباعًا بأن هناك عصابة؛ فعندما تغلق إحدى الشركات التي تنتج السيارات الكهربائية، تعلن أن البطاريات التي اشترتها كانت تالفة، وهي من إنتاج شركة «إيه 123» (A123)، وهي شركة دعّمتها حكومتا أوباما وبايدن».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أنه مع إفلاس شركة صناعة السيارات بسبب البطاريات، لم يعد هناك طلب على بطاريات شركة «إيه 123»، التي أفلست بدورها، وتجاوزت خسائرها حاجز الـ100 مليار دولار، وهي خسائر ضخمة جدًا.

وتابع: «هناك من يقول إن تكاليف الطاقة الشمسية بسيطة وأقل بكثير من تكاليف الغاز، ولكن هذه المليارات التي ضاعت بسبب الشركات التي أفلست لا بد من حسابها ضمن التكاليف، وهناك من سيقول إن تكاليف السيارات الكهربائية الآن والبطاريات تنخفض، ولكن الشركات المفلسة والمليارات التي خسرها دافعو الضرائب غير محسوبة بسبب التدخل الحكومي والإعانات».

لذلك، وفق الحجي؛ فإنه مع إعلان شركة «بروتيرا» إفلاسها، خلال شهر أغسطس/آب 2023، وهي المدعومة من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، عندما ذهبوا إلى القاضي بموجب القسم 11 من قانون الإفلاس الأميركي الذي يحمي المفلس من الدائنين، تضمّنت أوراقهم بشأن خططهم المستقبلية الاعتماد على ما قاله بايدن بأنه سيواصل دعمهم وتقديم أموال دافعي الضرائب لهم.

أي أن خطة الإنقاذ الخاصة بهم من الإفلاس، ما زالت تعتمد على أموال دافعي الضرائب الأميركيين، على الرغم من حصولها على هذه الأموال في السابق في صورة إعانات، ومع ذلك لم تتمكن من تحقيق النجاح وتعلن إفلاسها في الوقت الحالي.

أسعار السيارات الكهربائية وتكاليفها

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن رئيس شركة «مرسيدس بنز» الألمانية كان قد أعلن، خلال الأسبوع الماضي، بشكل صريح، أن أسعار السيارات الكهربائية وتكاليفها ستظل أعلى من السيارات العادية، وهو ما يناقض كل ما يقوله الآخرون في هذا الشأن.

وأضاف: «بعد ذلك، يأتي أحد مؤيدي السيارات والمركبات الكهربائية، ويقول إن التكاليف سوف تنخفض، على الرغم من أنه لا توجد سيارة كهربائية يتم إنتاجها حول العالم الآن إلا وتنتج بخسارة وتباع بخسارة، فشركة تيسلا، على سبيل المثال، إيرادها الأساسي ومصدر أرباحها ليس السيارات وإنما ائتمانات الكربون».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أنه ما زالت هناك مشكلة كبيرة؛ إذ إنه بالنظر إلى أسهم شركات السيارات الكهربائية وشركات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، أو الشركات المالكة لمزارع الرياح، نجد أن بعضها خسر 90% من قيمتها منذ العام الماضي؛ بما فيها شركات لوسيد ونيو، التي خسرت 80% من سعرها.

وتابع: «لماذا يحدث ذلك ما دام أن هذه الشركات لها مستقبل؟ ولماذا انخفضت أسهمها بهذا الشكل؟ السبب الأول أنهم منذ البداية رفعوا الأسهم دون أن يستحق هذا الرفع، كما أن أسعار المواد الأساسية اللازمة للتحول الطاقي ترتفع بشكل مستمر، ومنها المعادن اللازمة للصناعة».

بالإضافة إلى ذلك، وفق الحجي، هناك أزمة عالمية؛ لذلك تحاول حكومة بايدن -سواء مع السعودية أو الهند وغيرهما- أن تسحب هذا الأمر من الصين؛ لأن كل السيطرة الآن صينية، ولكنهم لن يستطيعوا ذلك؛ لأن الصين تعمل منذ نحو 20 عامًا في مجال المعادن اللازمة لتحول الطاقة، ولا يمكن أيضًا إرسال جيش إلى الكونغو أو بلاد أخرى -مثلًا- لطرد الشركات الصينية.

المشكلة الأكبر لبعض الدول أن الشركات التي أفلست وباعت كميات من السيارات، لا توجد الآن قطع غيار لهذه السيارات، ولا يمكن استبدالها؛ لذلك إذا تعطلت فقد انتهت السيارة تمامًا، لافتًا إلى تقرير نشرته منصة الطاقة المتخصصة، بشأن رفع شركات التأمين هنا في الولايات المتحدة تكاليف التأمين على كل السيارات الكهربائية، وأعلاها على سيارات تيسلا بأكثر من الضعف؛ لأن تكاليف إصلاحها أعلى بكثير من العادية.

والآن، بدأت هذه الشركات تثير موضوع ضرورة تدريب شركات خاصة أخرى على إصلاح هذه السيارات؛ لأنه في كل مرة تأتي إلى توكيلها تكون هناك مشكلة، وبعض التقارير تشير إلى أن الوقت اللازم لإصلاح السيارات الكهربائية أكبر بنحو 14% من اللازم لإصلاح السيارات العادية، بينما التكاليف أعلى بنحو 40 إلى 100%.

إضراب يهدد الصناعة في أميركا

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن والديمقراطيين يسيطرون على مجلس الشيوخ، وهم دائمًا يؤيدون نقابات العمال على عكس الجمهوريين، ولكنهم الآن وقعوا في إشكالية كبيرة.

وأوضح أن هذه الإشكالية أن أكبر نقابة عمال أميركية، تابعة لشركات السيارات قررت الإضراب، بعد التضخم الذي حدث وارتفاع الأسعار الكبير؛ إذ يطالبون بزيادة رواتبهم ومنافع أخرى، وفي حالة إضرابهم خلال الأيام المقبلة ستكون هناك كارثة لصناعة السيارات الأميركية، خاصة السيارات الكهربائية.

وأضاف الدكتور أنس الحجي: «السبب في ذلك أن بايدن في قانون خفض التضخم حدد الإعانات للسيارات الكهربائية بحيث تستفيد منها فقط 3 شركات أميركية، ليست بينها تيسلا؛ لذلك هناك مشكلة الآن بينهم وبين إيلون ماسك، الذي اتجه إلى الصين بينما يحاولون الضغط عليه».

الأمر الآخر، وفق الحجي، أن الإضراب سيؤخر جدول الإنتاج كله، ويؤثر في أشياء كثيرة؛ إذ سيرفع التكاليف أكثر في هذا الوقت في الجو المشحون بين النقابات وشركة «جي إم»؛ لأن الشركات تعتمد على بعضها؛ فهذا يؤثر في كل شركات السيارات.

في الوقت نفسه، يحاول الرئيس السابق دونالد ترمب كسب العمال؛ إذ أعلن في خطاب له مؤخرًا أنه في حالة فوزه بمنصب الرئيس سيوقف إنتاج السيارات الكهربائية في أميركا، وهي محاولة لاستعطاف العمال لمساندته في هذا الوقت.

بالتزامن مع ذلك، يستعد الكونغرس للتصويت على مشروع للجمهوريين -تم تسريعه- يحرم على ولاية كاليفورنيا تحديد وقت لإنهاء بيع سيارات البنزين والديزل، والذي كانت الولاية قد حددته في قانون سابق بعام 2035، ومن ثم لن يكون من حق الولايات ذلك ويصبح الأمر خاضعًا لحرية المستهلك.

كيف تؤثر الصين في سوق النفط وسط اضطراب اقتصادها المحلي؟

إندبندنت

تشير معظم التقديرات إلى أن الواردات الصينية من النفط لهذا العام 2023 في المتوسط ستصل إلى 558 مليون طن، أي بمعدل متوسط 11.2 مليون برميل يومياً. وكان الطلب الصيني على النفط وصل إلى مستوى غير مسبوق في شهر أبريل (نيسان) الماضي عند 16 مليون برميل يومياً. تضيف تلك الأرقام صدقية على تقديرات كل من وكالة الطاقة الدولية ومنظمة «أوبك» برفع توقعات نمو الطلب الصيني على النفط هذا العام بما بين أكثر من نصف مليون برميل يومياً وأكثر من مليون برميل يومياً.

جاءت الزيادة في نمو الطلب الصيني على النفط على رغم البيانات المتتالية في الفترة الأخيرة عن ضعف النمو في الاقتصاد المحلي الذي يواجه مشكلات في قطاعات عدة، مثل القطاع العقاري وربما القطاع المالي. إلا أن أرقام الاستهلاك واستخدامات المصافي من النفط الخام تشير إلى نمو الطلب على النفط في ثاني أكبر اقتصاد في العالم بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة.

ويستهلك الاقتصاد الصيني أكثر من نسبة 15 في المئة من الطلب العالمي على النفط الذي يتجاوز قليلاً 102 مليون برميل يومياً، لذا من المنطقي أن يكون أي تغيير ولو طفيفاً في وضع الاقتصاد الصيني الأكثر تأثيراً في سوق النفط العالمية، إذ تعتمد الصين في قدر كبير من حاجاتها للطاقة على استيراد النفط. في الوقت الذي تلبي معظم حاجاتها من وقود أحفوري آخر هو الفحم من الإنتاج المحلي.

استمرار النمو

في نهاية العام الماضي قررت بكين فجأة إلغاء كل القيود المفروضة لمنع انتشار وباء كورونا والتخلي عن سياسة (صفر كوفيد). وبالغ العالم في التوقعات بانتعاش قوي للاقتصاد الصيني يعيد النمو السريع والقوي الذي يمكن أن يحسن من فرص النمو الاقتصادي العالمي وتفادي الركود، لكن الانتعاش لم يكن قوياً، حتى وإن كان ما زال ممكناً تحقيق المستهدف الحكومي بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة خمسة في المئة في المتوسط هذا العام. في ذلك الوقت رفعت وكالة الطاقة الدولية، ومقرها باريس وتمثل مصالح الدول المستهلكة للطاقة، توقعاتها لنمو الطلب الصيني على النفط بشكل كبير. وعلى رغم أن منظمة «أوبك» رفعت أيضاً توقعاتها لنمو الطلب الصيني فإنها كانت أكثر تحفظاً من الوكالة. ويلاحظ أن بيانات وأرقام وتحليلات الوكالة تميل في العامين أو الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى المبالغة لأغراض تبدو سياسية في سياق موقف سياسي غربي من «أوبك» وشركائها في تحالف «أوبك+».

ومع نهاية الربع الأول من هذا العام بدا واضحاً أن الانتعاش في ثاني أكبر اقتصاد في العالم يسير بوتيرة أبطأ من التفاؤل الكبير الذي ساد الأسواق، بما فيها أسواق الطاقة، إلا أن استمرار النمو، ولو بوتيرة أقل، يعني استمرار زيادة الطلب الصيني على الطاقة وتحديداً النفط، ولعل ذلك من بين أهم الأسباب التي تدعم توازن السوق في معادلة العرض والطلب.

وبالطبع كانت استجابة تحالف «أوبك+» لتلك التقديرات في شأن نمو الاقتصاد الصيني وحفاظها على تخفيضات الإنتاج وتمديد أجلها عاملاً محورياً في ضبط السوق ومنع الاضطراب والحيلولة دون تخمة معروض نفطي في السوق العالمية.

وتعتمد الصين على النفط، ليس فقط في توليد الطاقة وإنما في كل أغراض التصنيع والنشاط الاقتصادي. وتستثمر بكثافة في بناء مصافي التكرير، أحياناً باستثمارات خليجية مشتركة، لضمان تلبية حاجات السوق المحلية من المشتقات سواء الديزل والبنزين للسيارات والمصانع أو وقود الطائرات أو غيرها من مدخلات صناعة البتروكيماويات.

الصين و»أوبك»

في عددها الأخير نشرت مجلة «الإيكونوميست» تقريراً عن الاقتصاد الصيني وكيف أن تباطؤ النمو سيؤثر عالمياً بخاصة في سوق الطاقة. وفي ما يتعلق بالنفط، توقع التقرير أن زيادة إنتاج الصين من السيارات الكهربائية ستعني انخفاض الطلب على مشتقات البترول في قطاع النقل وتحديداً البنزين والديزل.

إلا أن انتشار السيارات الكهربائية يعني من ناحية أخرى زيادة الطلب على الكهرباء المطلوبة لشحن تلك السيارات. صحيح أن إنتاج الطاقة الكهربائية في الصين يعتمد على محطات يعمل ثلثاها تقريباً على الفحم، إلا أن الجهود مستمرة لاستبدال النفط والغاز بالفحم، إضافة إلى بناء محطات طاقة تعمل بالمفاعلات النووية، بالتالي لن يحد استبدال السيارات الكهربائية بالسيارات التي تعمل بمشتقات البترول تراجعاً ملموساً في استهلاك الصينيين للنفط، ولو بشكل غير مباشر مع زيادة الطلب على الطاقة التي تنتج من محطات تعمل بمشتقات النفط.
ذلك لا يستبعد أن يؤثر تباطؤ النشاط في الاقتصاد بشكل عام في نمو الطلب على الطاقة، ومنها بالطبع النفط. وهذا ما يجعل الاقتصاديين والمحللين منقسمين في شأن تطورات الطلب الصيني على النفط في النصف الثاني من هذا العام. وفي كل الأحوال تبدو توقعات منظمة «أوبك» لنمو الطلب الصيني على النفط بما يزيد قليلاً على 800 ألف برميل يومياً أقرب إلى المعقولية من توقعات وكالة الطاقة الدولية بنمو بنحو 1.3 مليون برميل يومياً.

وكتب الاقتصادي الأميركي المخضرم فيليب فيرليغر تحليلاً في موقع «إنرجي إنتليجنس» خلص فيه إلى أن «تراجع الاقتصاد الصيني سيشكل ضغطاً نزولياً على أسعار النفط، بخاصة في العامين أو الأعوام الثلاثة المقبلة»، ذلك حتى في ظل استمرار نمو الطلب الصيني على الطاقة عموماً والنفط خصوصاً.

حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية يتوقع ارتفاع الطلب الصيني على النفط من 15 مليون برميل يومياً في الربع الأخير من العام الماضي 2022 إلى 17.3 مليون برميل يومياً بنهاية العام المقبل 2024. وإن كانت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أعلنت تقديرات أقل في توقعاتها لنمو الطلب الصيني على النفط، إذ تقدر ارتفاع الطلب إلى 16.4 مليون برميل يومياً بنهاية العام المقبل.

في كل الأحوال يبدو الطلب الصيني على النفط مستمراً في النمو وإن كان بوتيرة أقل في الفترة المقبلة نتيجة تباطؤ الاقتصاد. وفي حال استمرار التدخل الحكومي من جانب بكين لتحفيز النشاط الاقتصادي بتقديم حزم دعم للقطاعات المختلفة بمليارات الدولارات كما فعلت الشهر قبل الماضي، فإن الطلب على الطاقة سيستمر قوياً.

إلا أن فيرليغر توقع في تحليله أن يؤثر التباطؤ الصيني في إنتاج دول «أوبك» وصادراتها النفطية، التي تشكل واردات الصين القدر الأكبر منها. واعتمد في تحليله بشكل أساس على أرقام وتقديرات وكالة الطاقة الدولية التي تتوقع انخفاض الطلب الصيني على النفط إلى 15.5 مليون برميل يومياً بنهاية العام بعد المقبل 2025. وبحسب تلك الأرقام يظل نصيب «أوبك» من سوق النفط العالمية في حدود معدلات الإنتاج الحالية بما بين 28 و29 مليون برميل يومياً.

الخُبر.. ترخيص أول مركز نموذجي لتعبئة الغاز اليوم

أصدرت بلدية محافظة الخُبر، أول رخصة لمركز نموذجي لتعبئة الغاز في العزيزية، والذي يتميز بواجهات حديثة، توفر مواقف للسيارات، ومداخل ومخارج منفصلة، وخدمات متطورة.

واعتمدت البلدية، في وقت سابق، تصاميم نموذجية لمراكز تعبئة الغاز، تتوافق مع ما تشهده المدينة من تطور وتحسين للمشهد الحضري، وتشمل تطوير الواجهات والمراكز من الداخل، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة فيها، وذلك بعد إنذار عدد من المراكز القائمة، وإعطائها مهلة للتطوير.

لائحة تنفيذية

من جهتها، بدأت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، العمل باللائحة التنفيذية المحدثة، والتي تشمل وضع لوحة توضح أسعار أسطوانات الغاز بأنواعها وأحجامها، ووضع لوحة خارجية للمحل، وفقًا لاشتراطات اللوحات التجارية، والسماح ببيع الأسطوانات في مكائن بيع ذاتية الخدمة أو في أقفاص في الساحات الخارجية ضمن منطقة مخصصة لهذا النشاط في الأسواق المركزية، دون أن يتسبب المظهر العام لهذه الأقفاص في التشوه البصري، وذلك باستخدام أقفاص عالية الجودة.

اشتراطات الأمان

وتضمنت اللائحة اشتراطات تتعلق بالمحل والتجهيزات والتشغيل، تشمل مراعاة منطقة الاستقبال، واشتراطات الأمان في التعامل مع الأسطوانات، وذلك من خلال وضع الأسطوانات بشكل رأسي وصماماتها للأعلى، مع تحديد أماكن الأسطوانات الفارغة والمعبأة ومراعاة عدم «دحرجة» وسحب الأسطوانة مع توفير عربة صغيرة لنقل الأسطوانات. وألزمت اللائحة أصحاب محلات بيع الغاز بضرورة نظافة أسطوانات الغاز المعدة للبيع وعدم وجود طبقات من الأوساخ المتراكمة التي يصعب تنظيفها، وكذلك تظليل مكان تخزين أسطوانات الغاز "المعبأة" بواسطة مواد مقاومة للحريق.

شكراً